بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
قرغيزستان

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

الثلاثاء، 03 جمادى الأولى 1438هـ | 2017/01/31م | رقم الإصدار 38/01

بيان صحفي

نظام سيطرة الدولة في قرغيزستان على وشك الانهيار

(مترجم)

نظام الدولة في قرغيزستان آيل للسقوط. نظام سيطرة الدولة في قرغيزستان في خطر لأنه آخذ بالتفكك.

كيف يمكننا أن نرى ذلك؟ إن الدولة هي مزيج من النظام والهيكليات المنضبطة بالقوانين. ولا بد أن يستند نظام إدارة الدولة إلى أيديولوجية معينة. في قرغيزستان تقوم الدولة على الأيديولوجية الرأسمالية، التي تستند إلى المبادئ الديمقراطية. كما أن نظام وهيكلية وإدارة القوانين التي تتبناها الدولة تقوم على أساس مبادئ الرأسمالية. في الآونة الأخيرة تحاول الحكومة وصم المسلمين بـ"الإرهابيين والمتطرفين". والآن طوروا نظامًا لا يكترث لشكاوى واحتجاجات الرعايا المسلمين. وأيضًا فقد أُمرت جميع الجهات الحكومية باتباع أسلوب التجاهل هذا. وفوق ذلك، فإن السياسات الدولية وسائر المنظمات الدولية بسكوتهم يدعمون السلطات القرغيزية في حملاتها الإجرامية ضد المسلمين، بل إنهم يساعدونها عند الضرورة على فعل ذلك. وفي المحصلة فإن الحكومة طورت ممارسات خاصة بالمسلمين تقوم على القمع والأحكام المسبقة. ففي مستعمرات السجون في قرغيزستان رقم 3، رقم 27، ورقم 47 احتج المسلمون فيها منذ بداية العام وأعلنوا إضرابهم عن الطعام، والذي لا يزال مستمرا حتى الآن، ومع ذلك فإننا نواجه سياسات اللامبالاة ذاتها من قبل الجهات الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان، ولا تزال مئات الطعون والعرائض والرسائل المكتوبة والاحتجاجات معلقة دون رد ولا مبالاة بشكاوى أقرباء السجناء.

مثل هذا الانهيار لنظام الدولة لم يكن واضحا، حتى في نهاية عهد السوفييت. ويعتبر هذا انهيارًا لجهاز الدولة، حيث يظهر فقدان سيطرة الحكومة على كيانها، والعاملين في هيئات تطبيق القانون الذين يعملون لصالح فئة قليلة.

وفيما يلي نورد بعض الأمثلة على انهيار الإدارة العامة ورد الفعل عليه.

ففي 16 من كانون الثاني في بلدة داتشا-سو، التي تقع على مقربة من مطار بيشكيك، سقطت طائرة نقل من نوع بوينغ 747 تابعة للخطوط الجوية التركية. وقد راح ضحية هذه المأساة العشرات من أهل البلد ودمرت منازلهم، وحرق بعضهم. هذا الحدث المأساوي خلّف تكهنات بوجود كمية كبيرة من البضائع غير القانونية محملة على متن هذه الطائرة، لإدخالها إلى قرغيزستان. وفي هذا الصدد قام البرلمان الذي يعتبر هو السلطة بتشكيل لجنة للتحقيق في القضية. عين عمر بيك تيكيبايف رئيسًا للجنة والمعروف بأنه السياسي الأكثر نفوذًا في قرغيزستان، وعين إلى جانبه مساعد من ذوي الخبرة، إلاّ أن هذه اللجنة لم تستطع العثور على أية وثائق ذات صلة أو أنها أخفيت من حطام الطائرة. هذا النظام المجرم الذي يقف ضد المسلمين، والذي أنشئ بموافقة ضمنية من النخبة في قرغيزستان، بل بمشاركة مباشرة منها، بدأ الآن بإيجاد جماعات مافيا اقتصادية. وهذا الوضع ليس ضد المسلمين فحسب، بل بدأت هذه الجماعات بالتعدي على مصالح قرغيزستان ذاتها وأصبحت آلية فاسدة تستغل وبكفاءة نظام الدولة في قرغيزستان للتهرب من التبعات والمسؤوليات. والآن نظام المافيا هذا، والذي يظهر إمكانياته كلها ويستخدم سلطة الدولة ضد أية عمولة من أية جهة، سيمارس الضغط عليها، وسيُسخر وسائل الإعلام التابعة للدولة لصالحه، وسيتم تجاهل كل الوثائق وسجلات التحقيق والتطبيقات المتعلقة بالقضية.

إن الحكومة القرغيزية غير قادرة على التعامل مع عبء الهيمنة هذا. وهي حاليًا على وشك الدخول في دوامة إعادة تكرار الماضي، وارتكاب الأخطاء ذاتها. فالحكومة هي من تضمن سيادة القانون، الذي ينص على حماية حقوق رعاياها جميعًا بغض النظر عن العقيدة أو الجنس أو العرق. ولا توجد دولة يقوم نظامها الإداري على التمييز أو الاستخفاف بحقوق رعاياها الذين ينتمون لعرق أو عقيدة معينة. لكننا اليوم في قرغيزستان إذا ما أسفر أي عمل عن موت أشخاص، فإن أصابع الاتهام تشير مباشرة إلى "أن من قام بالعمل هم إرهابيون إسلاميون" دون انتظار نتائج التحقيقات. وفي الوقت نفسه، لو أن الفعل ذاته أدى إلى خسائر في الأرواح وكشف أوراق فساد النظام، فإن الحكومة ستسعى جهدها للتغطية على القضية ولو أشارت كل الوقائع إلى حقيقة وقوف نظام المافيا الاقتصادية وراءه. وفي حال تفاقم الوضع، ولإغلاق ملف الجريمة كله ستبدأ الحكومة باعتقال المسلمين، وتفتيش المنازل، "الأقراص المدمجة، ونشرات وكتب". وستكثف وسائل الإعلام دعوتها لاتخاذ تدابير حاسمة ضد هؤلاء المسلمين.

إن عالم الكفر يكثف قمعه ضد المسلمين، واليوم، في سعي من قرغيزستان لمجاراته فإنها تنتهك بشكل صارخ حقوق المسلمين في البلاد وتشن حملات تشهير ضدهم. إن الطبقة الحاكمة وعلى أساس الممارسات الدولية والعدوانية ضد المسلمين، قررت إقامة نظام استبدادي في البلاد. ونتيجة لذلك، أصبحت السلطات في قرغيزستان في أيدي الرأسماليين والقوميين الفاسدين ما شكل تهديدا للأمة. فهؤلاء يستخدمون الحكومة كأداة لتضخيم ثرواتهم التي تستنزف الأمة في أفعال إجرامية أخرى. وبسبب جشعهم، يُجبر الملايين من أهلنا على ترك بيوتهم وأسرهم، ويهيمون على وجوههم في العالم بحثاً عن العمل.

ما هو الضرر الذي يخلفه المحتكرون، بنقلهم البضائع بالطائرة؟ إذا كان ذلك يؤدي إلى إفلاس منافسيهم فسيقومون بسلسلة من الإجراءات. فالحكومة أولاً تبدأ في تشديد المتطلبات القانونية، وفي الوقت ذاته، تضيف شروطا غريبة أخرى، وتزيد من الضرائب بكافة أنواعها... فلنأخذ مثلا صناعة الكمبيوتر، فإن كان هناك رأسمالي فاسد يريد أن يحتكر هذا المجال، فإنه سيعمل على فرض حظر استيراد أجهزة الكمبيوتر من قبل الشركات الصغيرة، أو سيخضع أجهزة الكمبيوتر المستوردة لضرائب عالية. وفي قضية أخرى على سبيل المثال، فضيحة تحطم الطائرة، فإن أجهزة الكمبيوتر، من خلال عمليات الفساد، وبتجاوزها جميع الرسوم الجمركية تطرح في الأسواق بأسعار منخفضة. وهذا من شأنه أن يسبب ركودا في بيع أجهزة الكمبيوتر القانونية الموجودة في السوق وستفلس الشركات الصغيرة، وينضم العاملون فيها إلى قافلة العاطلين عن العمل. وكل رأسمالهم الذي احتكروه بالفساد، سيصدرونه إلى خارج البلاد. ونتيجة لذلك فإن الأزمة المالية ستدخل البلاد تدريجيا في دوامة التأخر. وعلى ذلك، فإن مشكلة الفساد تكمن في حكامنا. وليست البيانات الكاذبة بأن "المشكلة نابعة من الإسلام والمسلمين" إلا حالة ذعر وهمية كاذبة حيكت للتغطية على الجرائم الاقتصادية وغيرها من قضايا الفساد التي تغرق البلاد. إننا أهل قرغيزستان سنكافح دوما ضد التعدي على حقوقنا من قبل المسؤولين الحكوميين الذين لا يبالون بمشاكل رعاياهم. إن على رأس الحكومة قادة غارقين في الفساد حتى آذانهم وقد أصبحوا عبيدا للمصالح الرأسمالية. الحقيقة أن هذه هي طبيعة النظام الرأسمالي، وفي أي نظام ديمقراطي سيصبح هناك بالتأكيد مدمنون على الرأسمالية. لذلك، فإن علينا ألا ننسى أن النظام يلفظ أنفاسه؛ ولذلك، فإن نضالنا يجب أن يكون لتغيير النظام، ومن ثم القضاء على شرور النظام الرأسمالي وفساده.

رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في قرغيزستان